الفصل السادس

معايير الديمقراطية.. ومأزقها في العالم الثالث

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

بعد الاستعراض السابق لظاهرة الديمقراطية يتضح لنا جليًّا أن الديمقراطية المعاصرة كما يراها بعضهم:" **متواضعة في طرح نفسها، وواقعية في تحديد مهامها وبيان قدراتها. فهي لا تدعي بأنها شريعة بديلة عن غيرها من الشرائع، ولا هي تطمح أن تكون عقيدة منافسة لغيرها من العقائد السياسية الشاملة. إنما تنظر الديمقراطية المعاصرة** (Démocratie moderne) **إلى نفسها على أنها منهج ضرورة توصلت الإنسانية إليه عبر مرارة تجارب نظم الحكم غير الديمقراطية. وكلها تقوم على أساس الوصاية والحكم الفرد** (Absolutisme) ".[1]

ويتضح لنا من كل ذلك أن صفة المنهج هي الصفة العامة والقاسم المشترك من جميع التجارب الديمقراطية المستقرة، وما عداها من صفات هي أبعاد ونتائج، تختلف من نظام حكم ديمقراطي إلى آخر، أما صفة المنهج فإنها الصفة الغالبة واللاصقة، وهي الصفة العامة والمشتركة بين الممارسات الديمقراطية المعاصرة. فالديمقراطية المعاصرة في الأساس منهج حكم يمكن المجتمع من ضبط السلطة القائمة فيه، كما يتيح له إدارة أوجه الاختلاف سلميًا، والسيطرة على مصادر العنف وأسباب الصراع، المبدد لطاقات المجتمع والمدمر لإنجازاتها.

---

[1] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

ورغم كل ما أنجز من الممارسات الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان (Droit de l'homme)، إضافة إلى مؤشرات النجاح النسبي في السيطرة على مصادر العنف (Violonce) وإدارة أوجه الاختلاف، إلا أن الممارسات الديمقراطية لا تزال بعيدة، وهي لا تدعي الكمال. وهي بكل المقاييس لمّا تصل إلى غايات الديمقراطية وجوهرها " **حكم الشعب لصالح الشعب** "، ولا يزال أيضًا حكم الكثرة سيد الموقف. ولعل بروز الظاهرة النخبوية الحاكمة التي تمارس لعبة شد الحبل وتتبادل أدوار الحكم والمعارضة، وتتعاون فيما بينها على إرضاء الشعب بدلاً من توفير مزيد من سبل ومصادر الديمقراطية.

انتصار حماس في الانتخابات التشريعية

المبحث الأول

مستويات الديمقراطية

إذا كان من المسلم به أن للظاهرة الديمقراطية سقف لا يمكن أن تتجاوزه، فإن للديمقراطية المعاصرة بالمقابل حد أدنى لا يمكن أن تهبط تحته الممارسة الديمقراطية وإلا فقدت معناها. لذلك كان من الأهمية بمكان من وجود معايير (Normes) للحكم على وجود ديمقراطي من عدمه، ومن ثم توظيف تلك المعايير لتقييم أداء الممارسة الديمقراطية، وهل أن الممارسة الديمقراطية تحترم انضباط عملية اتخاذ القرارات، ونطاق المشاركة، ومدى فاعليتها في التأثير في القرارات الجماعية الملزمة (Contrainte).

إذن معايير الديمقراطية ليست سوى مؤشرات على وجود عملية ديمقراطية من عدمها، وبالتالي، فهي مقياس نسبي لممارسة الأداء الديمقراطي، وسنستعرض لمعايير خمسة ذكرها روبرت دال (Robert dahl). [1]

---

[1] علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول

المشاركة الفعالة

تعني المشاركة السياسية الفعالة، ببساطة، ما تم تحقيقه بصورة إيجابية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، من خلال إتاحة الفرص في الواقع العملي، وتوفر صيغ عملية من شأنها أن تساهم في دفع المواطنين للتعبير عن اختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة، وأيضًا، إتاحة وضع تساؤلاتهم حول الخيارات الممكن تحقيقها، وبالتالي، إعطائهم هامشًا للمناورة وطرح البدائل.

المطلب الثاني

تساوي الأصوات

في هذه الحالة نكون أمام حالة أن يكون وزن صوت (Vote) كل مواطن مساويًا لوزن صوت غيره من المواطنين، عندما يكون القرار المطلوب اتخاذه قرارًا حرجًا، يتوقف وجود الممارسة الديمقراطية على قبول نتائجه. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إقرار الدستور، وما يترتب عنه من قرارات مهمة، تعتبرها الجماعة دعائم تؤسس عليها قاعدة النظام الديمقراطي (Régle régime démocratie).

ويرد على هذا المعيار ملاحظتان:

- أولاً: أن معيار تساوي أوزان الأصوات في المراحل الحرجة كإقرار الدستور، لا يمنع من بذل مساعي حثيثة

قصد الوصول إلى إجماع بين القوى السياسية الفاعلة، وإنما المطلوب هو أن يكون إقرار الدستور وما يماثله من قرارات حرجة بغالبية مطلقة في نهاية المطاف،

- ثانيًا: أن هذا المعيار لا يتطلب الأخذ بمعيار أغلبية الأصوات دائمًا في المراحل الحرجة، وبدورنا يمكن القول أن الوصول إلى صيغة جامعة في حالة تساوي الأصوات هو تبني رأي الأغلبية في القرارات التي تكتسي خصوصية متميزة (Différenciation) بفعل آثارها على المجتمع برمته.

المطلب الثالث

الفهم المستنير

ومعنى ذلك أن يكون متخذي القرارات الديمقراطية يمتلكون المعرفة والدراية السياسية التي تتطلبها سلامة اتخاذ القرارات، وأيضًا، اطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالقرارات المطلوب اتخاذها. وهذا المعيار يتحقق بقدر ما يمتلك المواطن من فرص كافية ومتساوي حتى يتعرف على المعلومات، ويوازن بين احتمالات نتائج الخيارات المتاحة، لاتخاذ القرار الديمقراطي الأمثل الذي يخدم المصلحة العامة (Service public) بشكل أفضل، وما يلاحظ على هذا المعيار أن تطبيقه يكون بشكل جيد في مجتمع تقل فيه الأمية (Analphabétisme)، وتنتشر فيه الثقافة الديمقراطية، وتنوع مصادر المعلومات وبدائلها.

المطلب الرابع

سيطرة متخذي القرار الديمقراطي

مضمون هذا المعيار أن تكون هناك مشاركة فعلية من قبل متخذي القرار الديمقراطي، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تحديد القضايا والمسائل المطروحة لاتخاذ قرارات ديمقراطية بشأنها، وبالتالي، لا يترك أمر اختيار القضايا والمسائل المطلوب حسمها ديمقراطيًا، لفرد أو لقلة، وإنما يجب تطبيق صيغة أن يكون للشعب أو الكثرة منه رأي في تحديد القضايا، والمسائل التي يجب طرحها، وتعيين الوقت المناسب لطرحها، أي يجب تحديد جدول الأعمال في الممارسة الديمقراطية، والموافقة عليه قبل الشروع في مناقشته، حتى ما يُقترح من جدول أعمال (Ordre du jour) قبل إقراره، هو مشروع جدول أعمال فحسب، وغني عن البيان المناقشة حول الأولويات التي يرى أنها أحق بالعناية.

المطلب الخامس

حق المشاركة

وهنا يتم تحديد نطاق اتساع المشاركة في العملية الديمقراطية، ويتحقق الشمول الكامل، عندما يتسع نطاق المواطنة، وتمنح حقوق (Droit) المشاركة السياسية، للبالغين من الجنسين كافة، من بين المقيمين إقامة دائمة في البلد المعني.

هذه هي المعايير التي على أساسها يستدل على وجود عملية ديمقراطية، ويقيم بها أداءها، وينتهي (Robert Dahl) إلى أن النظام (Régime) الذي

يتحقق فيه المعياران الأول والثاني نظام ديمقراطي من الناحية الإجرائية (Procédures)، أما النظام الذي يتحقق فيه المعيار الثالث أيضًا فإنه يعتبر أفضل من سابقه وكذلك فإن النظام الذي يسيطر فيه متخذو القرار الديمقراطي على جدول الأعمال يعتبر نظامًا ديمقراطيًا أفضل، بالنسبة إلى من يتمتعون بحق اتخاذ القرار، أما إذا كان القرار شموليًا يسري على جميع البالغين الذين يخضعون لحكومة ما ويلتزمون بقراراتها، فهنا يعتبر النظام ديمقراطيًا تامًا بالنسبة إلى تلك الدولة، ويبقى الكمال لله وحده جلّ جلاله، أما ما هو من فعل بشري فهو بالضرورة نسبي (Relative).

obeikandl.com

المبحث الثاني

مأزق الديمقراطية في العالم الثالث

يشهد العالم حاليًا ثورة علمية بكل المقاييس، حتى أن بعضهم طلب السماء بحثًا وكشفًا وكأن الأرض ضاقت بهم، وقد حكموا على المستحيل بالعدم في هذه الوثبة الحضارية، فإذا كان غيرنا يعملون ليل نهار لجذب الناس إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بمختلف الوسائل التكنولوجية، وبالتالي، الأخذ بيد المواطن ومساعدته للتزود بالقدرات اللازمة للمشاركة وتسجيل اهتماماته نحو النشاط السياسي، بينما عندنا في العالم الثالث لا تزال الديمقراطية أكثر تعقيدًا وأبعد منالاً، ولا تزال هذه المجتمعات في المطالبة من جانب والأفراد بالمشاركة في الحياة السياسية.

ولعل أهم معضلات الديمقراطية في العالم الثالث يمكن إجمالها فيما يأتي: [1]

- بفعل التخلف في بلدان العالم الثالث نجد تراجعًا عن التصنيع في المجال الاقتصادي بما في ذلك التنظيم المهني والحربي في الحياة السياسية، كما يقل في هذه الحالة حجم الطبقة المتوسطة التي تزيد من التماسك وتقرب بين الطبقات الاجتماعية وتقبل على ممارسة المشاركة السياسية، ثم أن إقامة نوع من الاستقرار في المجتمع شرط ضروري لازدهار الديمقراطية،

---

[1] مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، مرجع سبق ذكره.

- الأمية والفقر يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة، وهما أمران ضروريان للممارسة الديمقراطية، ذلك أن التناقض في العلاقات الاجتماعية (Relations socials) وتبلور الصراع بين الأثرياء والفقراء (Les riches et les pauvres) قد يكون عملاً مساعدًا في الابتعاد عن المشاركة السياسية،
- قد يسهم وضع المرأة بعامة وانفراد الرجل بالسلطة داخل العائلة في إضعاف انتشار المناخ الديمقراطي في مجتمعات العالم الثالث،
- فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث بشكل أحادي، وعادة من جانب القوى الاستعمارية، ثم الدول التي خاضت نضالاً مريرًا من أجل التحرر والاستقلال (Indépendance) أجبرت على الاحتفاظ بمؤسسات وأشكال الدولة، وأصبحت دول العالم الثالث عبارة عن حدائق خلفية للدول التي كانت تستعمرها، وبالتالي، لا تعبر عن خصوصيتها، أو خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية،
- أحياناً تعمل الانقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن، وتحرمه من ممارسة حريته الفردية، وتقف عقبة في وجه نمو القيم والمثل الديمقراطية،

- نتيجة تدخل الدول الاستعمارية في الشؤون الداخلية لبلدان العالم الثالث تُحرم هذه المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية.

وإجمالاً، فإن مقومات الديمقراطية في مركزها الجوهري وفي انعكاسها على مبادرة الفرد وحركة المجتمع بعامة، فمن دون الشعور بالمساواة المعنوية والمادية (Matérialistes)، ومن دون المشاركة، يصعب تفجير طاقات المواطن وتحرير مكنوناته الدفينة التي يسحقها الكبت والحرمان والخوف والتردد والشعور بالإهمال، ومن دون الشعور الشعبي تبقى الأنظمة معرضة للاهتزاز والاضطراب والثورة.

إن الوسط الذي يكون فيه القانون الدستوري (Droit constitutionnel) الكلاسيكي والنظرية الديمقراطية الغربية، يبدو مختلفًا على طول الخط في بلدان العالم الثالث للأسباب التالية:

- عدم بروز مفهوم الدولة- الأمة (état nation) في العالم الثالث،
- ظاهرة التخلف الاقتصادي والتقني في دول العالم الثالث.

المطلب الأول

الدولة – الأمة والديمقراطية

الثابت حتى الآن، أن تكوين الأمة في الغرب سبق بوجه عام تكوين الدولة، بينما الأمر يختلف عن ذلك في دول العالم الثالث، حيث ظهرت الدولة قبل تشكيل الأمة، وهناك أسباب أدت إلى عرقلة أو تأخير تكوين الأمة في دول العالم الثالث، وهي:

- العراقيل الجغرافية (Obstacles géographiques)، إذ عانت بعض دول العالم الثالث من عدم اتصال الأرض في ما بينها مثل اندونيسيا وباكستان – قبل سنة (1971م) – مما أدى وذلك كنتيجة حتمية إلى توترات خطيرة، إضافة إلى ذلك أن الحدود الفاصلة بين دول العالم الثالث هي حدود صورية مصطنعة ترجع إلى أيام الاستعمار وهي إذا جاز التعبير قنابل موقوتة وبؤر توتر بين دول العالم الثالث، وكثيرًا ما أدت إلى حروب طاحنة،
- انعدام الترابط العرقي (Absence du lieu éthnique) أو اللغوي في كثير من بلدان العالم الثالث خاصة في إفريقيا وآسيا، مما أدى إلى عدم دمج العناصر المتعددة – لغويًا وثقافيًا وقوميًا – في بوتقة واحدة، وبالتالي، حال دون خلق مفهوم المواطنة والولاء الواحد للدولة بدلاً من

الولاءات المتعددة للعرق أو اللغة أوالدين، مما أدى بهـــذه إلى حروب أهلية،

- شيخوخة المجتمع (Vieillesse de la société) القـــديم، وهذه سمة مشتركة بين كثير من بلدان العالم الثالث، فقد كان في الهند كمثال قبل الاستقلال حوالي (600) مملكة وإمارة تحكم (بضم التاء) بأساليب أقـــرب إلى القـــرون الوسطى خلافا للمناطق التي كانت تحكمهـــا بريطانيـــا بصورة مباشرة.

أيضًا، قدم البنى الاجتماعية في إفريقيا كان ظاهرًا، فكان يـــشكل الحكـــم السائد محليًا قبليًا أو قرويًا، والرئيس التقليدي يتمتع بنفوذ سياسي واجتمـــاعي وديني وهذا لا يساعد على قيام مجتمع أوسع، وكانت النتيجة في نهاية المطـــاف التناحر بين القبائل والتي وقفت حائلاً دون توحيد البلد.

المطلب الثاني

التكوين غير الكامل للأمة والديمقراطية

من المفترض أن الديمقراطية في أسمى معانيها تهدف أن يكون الـــشعب هـــو قطب الرحى وصاحب السلطة الأصلي، وبالتالي، إبعاد السلطة (Imparitalité pouvoir) بصورة كاملة، كما يفترض أن يقبل الحكام بهذه المعادلـــة ويقـــروا برقابة الشعب (Contrôle du peuple) على سلطتهم.

إن حياد سلطة الحاكم وإن عرف تحسنًا نسبيًا في الدول التي تتبع الديمقراطية الليبرالية، فإن الأمر لم ينطلق بعد في دول العالم الثالث للأسباب التالية:

- تأخر ظهور درجة الوعي لدى السواد الأعظم من الشعب، فالأمر لا يزال بعيدًا دون الوصول إلى الوعي الكافي للفرد حتى يستطيع إدراك أنه المعني في الأساس كصاحب سلطة حقيقي، كما أن هذا الشعب يفتقر إلى الوسائل الكافية التي تؤهله لمراقبة الحكام، فالسائد والذي جرى عليه العرف في دول العالم الثالث أن الأمر دائمًا لصالح الحكم المطلق. جزئية هامة أخرى أنه يصعب تكوين رأي عام أو ثقافة سياسية عامة تصبح الديمقراطية دونها غير ذات معنى بسبب الأمية (Analphabétisme) التي تكون حائلاً للصعود في مدارج الحضارة، فضلاً عن أن الخوف من الجوع في هذه المجتمعات يقضي في الكثير من الحالات على الحس الوطني، بينما في الدول الغربية نجد هناك علاقة وثيقة بين تطور الديمقراطية، وجني ثمرات التلاقح بين الأفكار المتباينة وبين مستوى المعيشة والتعليم والصحة في هذه الدول،
- افتقار معظم دول العالم الثالث إلى الكوادر النخبوية المتمرسة في النواحي السياسية والإدارية، وقد أثبتت التجربة أن الأنظمة التي تنتسب إلى الديمقراطية الغربية

تحتاج إلى عدد كبير من السياسيين والإداريين الأكفـــاء، فضلاً عن تناوب السلطة (Alternance du pouvoir) في المدى البعيد،

- وترتب عن هذا الوضع نتيجة حتمية مفادها أن الطبقـــة السياسية القائمة على شؤون الحكم والسلطة تجد المبررات الكافية لمعارضة كل فكرة للتغيير، حيـــث تتـــستر وراء يافطات عدة أبرزها تفاهة الذين سيخلفونها في الحكـــم، مما أدى في الأخير إلى حمل الجيش على أن يكون البديل،
- مواجهة ومقاومة الرقابة الشعبية (Contrôle populaire)، باعتبار أن هذه الأخـــيرة مـــدعاة لاســـتبدال الحكـــام ومحاسبتهم، لأن الوصول إلى السلطة في أغلـــب بلـــدان العالم الثالث يعني تحقيق برنامج اقتصادي، فالـــسلطة في أغلب بلدان العالم الثالث تعني تحقيق برنامج اقتـــصادي ذاتي والوصول بصيغة مباشرة إلى الاستفادة من مكاسب مادية واستغلال نفوذ السلطة إلى أقصى قدر ممكن، بينما ترك الحكم يعني الخسارة المادية والوقـــوع في النـــسيان والعدم، وبالتالي، ليس غريبًا محاولة التشبث بـــالحكم في بلدان العالم الثالث حتى ما بعد سن التقاعـــد (Retraite) ورفض مفهوم الرقابة الشعبية ومفهوم الانتقال الـــسلمي للسلطة. وأحيانًا المشاركة في إدارة دفة الحكم لا تخلو من

الانتهازية والرغبة في تحقيق مزيد من المكاسب المادية والمعنوية بعيدة كل البعد عن الأهداف الديمقراطية الحقيقية،

- يلعب الدين دورًا أساسيًا لا يساعد على نمو فكرة الدولة القومية، ولا يساعد على بروز المفاهيم والمؤسسات الديمقراطية من النمط الأوروبي أو الغربي وينطبق ذلك على بعض الديانات في الهند مثل: الهندوكية والبوذية، أما في الإسلام أين توجد للمشاركة مثل: الشورى وأهل الحل والعقد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن الموقف من الديمقراطية يبدو معقدًا، بل يبدو سببًا من أسباب الانقسام الفكري الحاد بين مؤيدي الديمقراطية الليبرالية الغربية، ورافضيها لصالح مفهوم الشورى وغيره من المفاهيم الإسلامية، والساعين إلى التوفيق بين الديمقراطية الغربية والشورى الإسلامية.

المطلب الثالث

التخلف والديمقراطية

من المتعارف عليه في الجانب الاقتصادي أن البلد المتخلف اقتصاديًا هو البلد الذي لا يستغل موارده الإنسانية وخاماته الأولية بصيغة تسمح له مواكبة ما

توصل إليه الإنسان، في عصر تفجير المعلومات، بسبب انعدام الاستثمارات الرأسمالية والوسائل التقنية أو ضعفها.

وأبرز مؤشرات التخلف الاقتصادي: انخفاض مستوى الدخل الفردي، وبدائية الزراعة، وقلة استهلاك الطاقة (énergie) الميكانيكية، وبدائية الصناعة، والتضخم في القطاع التجاري.

أما التخلف الاجتماعي فيتمثل في: ارتفاع نسبة عار الأمية، وسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي، وارتفاع نسبة الوفيات، وزيادة معدلات المواليد.

إن ديمقراطية النهب والاستفراد، دون خشية من قانون، أو ردع من قضاء، أو ملاحقة من أمن، أو وازع من ضمير، أو تأنيب من مجتمع، أو إذا توخينا الدقة **ديمقراطية التجويع**.. أو التجويع الديمقراطي لا يساعد بالمرة على بروز الحد الأدنى من الحس الوطني أو الاهتمام بشؤون الدولة، حيث يكون هاجس الأفراد هو تدبير لقمة العيش.

أما تركيز السلطة بين أيدي قلة في بلد متخلف، تؤدي حتما إلى اختفاء قيم اجتماعية وأخلاقية ضابطة، وظهور أخرى نقيضة، تصل بحلقة أخرى هي تغير علاقات العمل والإنتاج، وبالتالي، تتغير معها حتما أساليب جمع الدخل والثروات، وينفتح كل شيء بلا ضابط، ونكون في المحصلة النهائية في مواجهة مثلث الأزمة: الانحراف، الفساد، التطرف، بينما هامش الديمقراطية عاجز عن المقاومة.

كما لا أظنني بحاجة إلى التأكيد على أن المعرفة أصبحت تمثل القوة العظمى في حياة الأمم، وأن رقي الأمم أصبح يقاس بمقدار ما تملكه من ثروة المعلومات لا بمقدار ما تملكه من ثروة المال، وترسانة السلاح.

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة – حلقة التخلف الاقتصادي –ولتخطي هذه الكوابح التي تعرقل انبعاث الديمقراطية في دول العالم الثالث يقدم بعضهم اقتراحات: [1]

- مساعدة الدول المتقدمة الدول المتخلفة اقتصاديًا حتى يتسنى لها الخروج من هذه الدوامة التي تتخبط فيها. ولكن هذه المساعدات لا يعول عليها لأنها في جميع الحالات لا يمكن إلا أن تكون محدودة،
- حث دول العالم الثالث على مزيد من بذل الجهود للخروج من التخلف عن طريق استغلال إمكانياتها زراعيًا وصناعيًا بصورة عقلانية، ووضع أسس تمكنها من استيعاب الموارد جميعًا بصورة سريعة،

أما الأمين العام لمنظمة (Uncstd) للتنمية التي وضعها **(جواوفرانك داكوشا)** وهي ما يطلق عليها الحتميات الاثنتي عشرة، فهي على قدر كبير من الأهمية لأنها تنطلق من معايشة واقعية ميدانية لبلدان العالم الثالث وهي:

---

[1] وثائق خاصة بالكتاب.

- أن تكون تنمية شاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية،
- أن تكون تنمية أصيلة بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع،
- أن تكون التنمية مقررة بشكل ذاتي،
- أن تكون التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشترك فيها الدول المتقدمة،
- أن تكون التنمية متكاملة أي تشمل القطاعات التالية: الصناعية والزراعية وأن تمشي بشكل متوازي مع نظام التعليم والتدريب،
- أن تكون التنمية قائمة على أساس احترام البيئة الطبيعية والثقافية،
- أن تكون التنمية مخططة،
- أن تكون التنمية موجهة نحو نظام اجتماعي عادل ومحقق للمساواة،
- أن تكون التنمية في جميع المناطق، بمعنى أن يكون هناك تمايزًا (Défferenliation) بين منطقة وأخرى،
- أن تكون التنمية إبداعية وخلاقة أي لا تعتمد على الثقافة القديمة أو استيراد الثقافات المتقدمة جدًا،

- أن يكون تخطيط التنمية قائمًا على أساس فهم حقيقي وواقعي يلبي الحاجات الوطنية (Les besoins nationaux).

المطلب الرابع

تعزيز المؤسسات الديمقراطية

لا خلاف البتة على أن مشكلات الديمقراطية لا يمكن حلها بوصفة جاهزة إن في البلدان الغربية مهد الديمقراطية، أوفي بلدان العالم الثالث التي يُراد لها أن تكون ديمقراطية.

عالمنا اليوم أصبح منقسمًا إلى تحالفين متصارعين: تحالف الفقر والأزمات الاقتصادية (Les crises économique politiques) والسياسية والحروب والصراعات المسلحة، تحت قيادة نظم دكتاتورية وعسكرية في غالب دول العالم الثالث، **وتحالف الثراء والرفاهية والأمن والديمقراطية في معظم دول العالم المصنع.**

وما يدعو للدهشة والتعجب أن العلاقات بين هذين التحالفين قائمة حتى الآن على خلل شديد في مناحي الحياة، فالفقراء يزدادون فقرًا وعفقًا لحساب الأغنياء، والأغنياء يزدادون ثراءً ورفاهيةً على حساب الفقراء، ودول العالم الثالث وسط كل ذلك تحاول أن تتلمس طريقها إلى الديمقراطية وتحاول أن تجرب حلولاً رائدة لمشاكل عويصة تسود ثلاثة أرباع دول العالم.

ويمكن إجمال العوامل التي تسعى إليها دول العالم الثالث حتى تنشئ الديمقراطية وتعزز مسارها وأداءها لاحقًا فيما يأتي: [1]

- وضع دستور ديمقراطي للدولة،
- أن تكون الدولة دولة قانونية، أي دولة تحترم مبدأ سيادة القانون والمساواة القانونية،
- احترام حقوق الإنسان،
- نشر التعليم،
- احترام حرية التعبير،
- السماح بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية،
- الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وممارسة الرقابة على أجهزة الحكم،
- إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية وغير مذهبية،
- تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين،
- خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة،
- نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية.

---

[1] محمد فريد حجاب، **أزمة الديمقراطية وتحدياتها في العالم الثالث**، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو2000.

obeikandi.com

إن أخطاء الديمقراطية لا يمكن علاجها إلا بمزيد من الديمقراطية، ونتعاون عبر التنافس ونتكامل عبر التناقض، وقد يبدو الأمر عسيرًا، لكن عملاً بالحكمة الذهبية التي تقول: **نتفق فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا فيما اختلفنا فيه،** ولسوف نجد أن ما لدينا من عوامل التوحد والائتلاف، أكثر بكثير مما يغري بيننا من عوامل الشقاق والاختلاف والتقاطع والتناحر.

إن أية غاية تشكل في مرماها البعيد جزءًا من الغاية نفسها، والديمقراطية في نهاية المطاف وسيلة وغاية في الوقت نفسه، فالانتخابات المزيفة، ولعنة التزوير والشكلية وغيرها من صعوبات جمة لا يمكن مواجهتها وتجاوزها إلا بترشيد الأداء الديمقراطي بحرية ونزاهة.

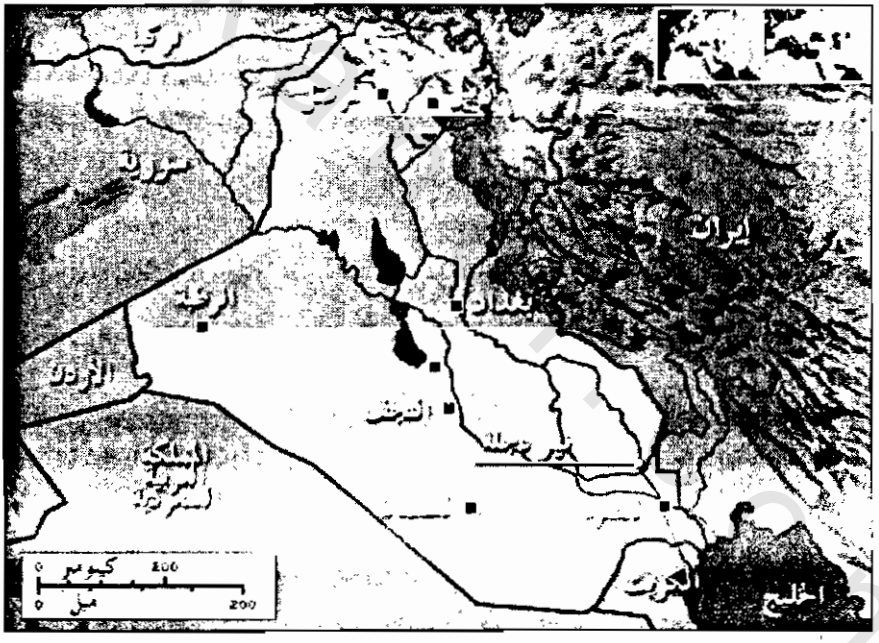

خريطة جمهورية العراق

المبحث الثالث

الإصلاحات الديمقراطية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

طرح هذا المشروع الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقًا من برنامج التنمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، حول التنمية البشرية العربية للسنتين (2002م-2003م)، وهو التقرير الذي ساهم في إعداده العديد من الباحثين والأكاديميين العرب.

ويرى المشروع الأمريكي أن غياب الديمقراطية في وطننا العربي هو السبب الرئيسي لما تسميه الإرهاب وليس الصراع العربي- الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية أو باقي القضايا العربية.

وقد أوضح **مشروع الشرق الأوسط الكبير** معالمه الجغرافية التي تعبر حقل هذا الشرق الأوسط الكبير، والذي يمتد من الصحراء الغربية إلى مقاطعة البيلينيس بباكستان، واستثني المشروع إسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي في المنطقة، وسط محيط من التخلف العربي، ونظم دكتاتورية، وبالتالي، فالمشروع يقوم على دعائم ديمقراطية السوق الدولية والمدعومة من قبل الشركات الكوكبية عابرة القارات المنتقاة من قبل إدارة واشنطن.

ويهدف المشروع في جوهره ومراميه البعيدة، لإعادة هيكلية للنظام في الشرق الأوسط، في جميع مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، فإقامة نظام جديد في الشرق الوسط يخضع للإملاءات الأمريكية

ويتخلى عن عرى العلاقات العربية السائدة هوالحاجة الملحة لإدارة واشنطن التي تضع نصب عينيها مواجهة قوى عظمى صاعدة في آسيا من نوع الصين والهند.

ويطرح مشروع الشرق الوسط الكبير خيارين أمام البلاد العربية، فإما استمرار الوضع على ما هو عليه وإفراز الكوارث والمخاطر وإما سلوك درب الإصلاحات الديمقراطية استجابة لنداءات التقريرين السابقين، اللذين حددا النواقص الثلاثة التي تعانيها الدول العربية، واعتبار هذه النواقص مسؤولة عن تفريخ التطرف وهي: **الحرية، والمعرفة، وتمكين المرأة.**

إن إعلان الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط والتخلف وهدر الطاقات والحروب والأزمات الطاحنة وسباق التسلح والفقر..الخ، كلها مظاهر لأزمة محورية وعميقة تكونت عندما أقيم الكيان الصهيوني. ولكون الغرب الاستعماري هوالذي أنشأ هذا الكيان - الذي لا يزال يرفض الصلح مع التاريخ - بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد السوفييتي السابق، فإن الإحساس بالظلم قد سيطر على الشعب العربي ودفعه إلى تبني سياسات عادلة تقوم على النضال من أجل استعادة فلسطين بكل الطرق وأولها الكفاح المسلح.

ونتيجة لهذا الترابط بين الصهيونية والقوى الغربية ولكون الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام كان ولا يزال أهم منطقة (مصالح حيوية) في العالم بالنسبة إلى العالم الصناعي نشأت الظاهرة المسماة (تهديد المصالح الحيوية) للغرب في الشرق الأوسط خاصة بعد (2001/09/11م)، حيث أصبحت التهم تساق بالجملة ودون سابق مقدمات أوسابق إنذار.

لقد قامت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة بالشروع في مصادرة نتائجها لصالحها عبر تنصيب نفسها كزعيمة للعالم من أقصاه إلى أدناه، تقرر قواعد السلوك وصياغة العلاقات الدولية، منفردة في التأسيس لنظام عالمي وحيد القطبية، وكلنا يعلم أن البداية كانت بأحداث كوسوفووما أعقب ذلك من احتلال أفغانستان والعراق.

إن حاجة الإصلاحات الديمقراطية لمنطقتنا العربية مسألة غير قابلة للنقاش والجميع متفق عليها. والإصلاح مطلب داخلي قبل أن يكون ترويجًا أجنبيًا عبر **مشروع الشرق الأوسط الكبير** و" **قاعدته الفوضى البناءة** "، وأن النظام الرسمي العربي يتحمل دون أدنى شك جزءًا كبيرًا من مسؤولية التأخير في انجاز هذا المطلب، وبالتالي، فالإصلاح كان مطلب جماهير ناضلت وتناضل في سبيله حركات وأحزاب سياسية وشعبية على مستوى الساحة العربية أما سياسة الولايات المتحدة فقد كانت دائمًا معادية للإصلاح ووقوفها إلى جانب صف الأنظمة العربية القمعية ودعمها اللامحدود للكيان الصهيوني المغتصب.

الجميع يتطلع إلى الإصلاح ونشر الديمقراطية لكنه الإصلاح الذي يلبي حاجات الدول العربية، ويخدم مصالح جماهيرها ويحقق أهدافها في استعادة أراضيها المغتصبة، ومن ثم تحقيق مشروعها النهضوي. إن شكوك المواطن العربي ليس في المشروع الأمريكي بحد ذاته ولكن في مصداقية الولايات المتحدة التي كانت شريكًا وداعمًا لإسرائيل في كل جرائمها ولهذا السبب كان الرفض القوي للمشروع الأمريكي.

إن المتفق عليه أن الديمقراطية لا تُستورد ولا تُفرض بالقوة، لكنها في الوقت نفسه لا تتحقق إلا بصراع وتضحيات، وهو ما ينطبق بصورة حتمية وقاسية على الجزائر، التي دفعت ثمنًا باهظًا من أجل الحرية، وبالتالي، فالديمقراطية ليس حلا سحريًا لإشكاليات المنطقة، لكنها وسيلة لحل الصراعات بين أبناء الوطن الواحد بدبلوماسية الحوار الهادئ، لا دبلوماسية التغييرات الدموية، وتطبيق ما يسمى بنظرية الفوضى البناءة، التي تكون إدارتها بلا شك الحروب الأهلية.

وإذا كان مشروع الشرق الأوسط الكبير يرتكز في ظاهره على ثلاثة أهداف: تشجيع الديمقراطية، والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، فإن مراميه البعيدة والخطيرة، هي إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيواستراتيجية للوطن العربي تتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي، والعمل على طمس المقومات الحضارية للوطن العربي عبر تذويبه في نطاق استراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز إلى المغرب غربًا.

إن الحرب التي شنتها إسرائيل ضد لبنان برا وبحرا وجوًا (2006/07/12م)، وأخذت فيها بمبدأ الأرض المحروقة غداة عملية " **الوعد الصادق** " لحزب الله، هي حرب أمريكية بكل المقاييس قامت بها إسرائيل بالوكالة، وفضحت ما تسعى إليه واشنطن من عملية **قيصرية لولادة شرق أوسط جديد في لهيب الحرب على لبنان.**

فالمشروع الأمريكي يقوم على أساس فكرة التخلص من الحكومات الدكتاتورية عبر فرض نموذج الديمقراطية والحريات الغربية بهدف وصول ليبرالية

موالية للغرب، إلا أن هذه الصيغة اصطدمت بعدة عقبات، في مقدمتها استمرار الانحياز بالمطلق لإسرائيل، وصعود التيار الإسلامي من جهة، وتضرر المصالح الأمريكية الإقليمية.

وبالتالي، بعد حرب لبنان، بدأ التخلي عن فكرة نشر الديمقراطية وتعرية مفهوم الشرق الأوسط الديمقراطي من مضمونه الحقيقي الأول وهو الديمقراطية بدعوى أن القوى الإسلامية (المتطرفة سيّما المقاومة) تسعى لتقويض التجربة الديمقراطية واختطافها لصالحها، والتركيز على محاربة هذه المقاومة، التي تُعارض مشروع الشرق الأوسط المطلوب.

لقد كانت بداية تداعيات المشروع الأمريكي على مستوى منطقتنا العربية بتنفيذ أولى خطواته باحتلال العراق، والثانية في لبنان، إلا أن المقاومة العراقية وصلابة الصمود اللبناني وأداء حزب الله البطولي كانا التعبيرين الصادقين لعرقلة حلقات المشروع الأمريكي المتضمن للهيمنة الإسرائيلية على العالم العربي وضفافه الإقليمية، ولولا ذلك، لكانت دول عربية أخرى قد لحقت بالعراق الآن حسب المشروع الأصلي، بالزحف على سوريا والسعودية كما كان مخططًا، لاقتناع الإدارة الأمريكية المزروعة بالصهاينة أن الطريقة الوحيدة لتغيير أي حُكم عربي راهن لا تتم إلا عن طريق **الفوضى البناءة** كما حدث في العراق وقبلها أفغانستان.

وإجمالاً، **فمشروع الشرق الأوسط الكبير** لا يحمل في حقيقة الأمر دلالة جغرافية بقدر ما هومصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، وأن التسمية لا

تنطلق من المكونات والخصائص البشرية والثقافية والحضارية بل على نظرة الغير للمنطقة العربية.

obeikandl.com